

المصدر :

التاريخ :

مشاريع لإقامة بنك مصري، فلسطيني و3 شركات مشتركة للمقاولات والسياحة والتجارة

القاهرة: من يوسف شاكر

اتفق رجال اعمال مصريون وفلسطينيون على انشاء 3 شركات براسمال مشترك للمقاولات والسياحة والتجارة، واقامة بنك مصري-فلسطيني يساهم في تمويل اقامة تلك الشركات التي جرى تشكيل مجموعات عمل مشترك لاعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بها تمهيدا لتدشينها خلال الاشهر الستة المقبلة.

كما اتفق رجال الاعمال من الجانبين على تشكيل مجلس الاعمال الفلسطيني- المصري لمتابعة اقامة هذه الشركات وتنظيم العلاقات في مجالات التنمية الصناعية والزراعية والمقاولات.

وتركزت اقتراحات الجانب المصري خلال حلقة النقاش التي نظمها اتحاد الصناعات المصرية حول الآثار الاقتصادية للاتفاق الفلسطيني- الاسرائيلي، واهمية الاسراع باشاء شركات عربية للمساهمة في اقامة مشاريع البنية الاساسية، وكذلك إقامة منطقة صناعية حرة في شمال سيناء تكون بدايتها رفح تتمتع بالاعفاءات والامتيازات التي تؤهلها لدعم التنمية المشتركة وتأسيس شركات قابضة مشتركة محددة الاختصاصات تعمل في مجالات النقل والشحن والسياحة والمعارض والفنادق والبنوك ومواد البناء واقامة معرض مصري دائم في غزة للمنتجات بجري الاتفاق عليه من خلال مؤسسات التمثيل التجاري، والاهتمام بالمنافذ البحرية والجوية والبرية بين مصر وفلسطين وضرورة تيسير عملية دخول الفلسطينيين الى مصر، وكذلك اهمية التعرف على المطالب والقدرات الفلسطينية وتحديد الاولويات في اقامة المشروعات لاسيما في مجال الاتصالات والقرى السياحية والمقاولات، ومواجهة الرغبة الاسرائيلية في ان تكون غزة منطقة تجارة حرة.

واعتبر رجال الاعمال المصريون ان التعرف على مجالات التعاون المستقبلية يتطلب استعراض بنية الاقتصاد الاسرائيلي واهدافه في حالة التعاون مع الجانب الفلسطيني، حيث ان الاقتصاد الاسرائيلي بمعايير المنطقة يعتبر كبير الحجم إذ بلغ ناتجه الاجمالي في عام 1991 نحو 59 مليار دولار مقابل 4 مليارات في الاردن و1.7 في الضفة و560 مليون دولار في غزة، وان الصناعة تمثل 21% من اجمالي هذا الناتج بعد ان ركزت اسرائيل منذ اواخر الستينيات على تطوير الصناعات المستندة الى قاعدة تكنولوجية متطورة، كالصناعات العسكرية والالات والمعدات والالكترونيات، خاصة انها الاسرع نموا بين الصناعات الاسرائيلية التي وصلت الى 11.2 مليار دولار في عام 1991 منها 3.2 مليار دولار في الصناعات الالكترونية والالات.

ويذكر ان الرؤية الاسرائيلية بشأن التعاون المستقبلي لخصها رئيس اتحاد الصناعيين الاسرائيليين في اربع نقاط هي عدم وجود رسوم جمركية من الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني وتسوية معدلات ضريبة القيمة المضافة، وعدم تطبيق الحدود المفتوحة على المنتجات الزراعية، وان يكون التوحيد القياسي طبقا للمعايير الاسرائيلية، واستمرار عمل الفلسطينيين داخل اسرائيل.

وفي المقابل فان اقتصاد الضفة وغزة صغير الحجم، إذ يبلغ اجمالي الناتج المحلي فيها 2.2 مليار دولار منها 8% في قطاع الصناعة وابرزها القطاعات الاستهلاكية الخفيفة كالجلود والملابس.

واعتبر رجال الاعمال المصريون ان مواجهة البطالة والحاجة الملحة للسكن (120 الف مسكن في الضفة الغربية وغزة) تنصدر الاولويات فور تسلم سلطة الحكم الذاتي لمقاليد الأمور، وان المشروعات الفلسطينية-المصرية المشتركة في المرحلة الاولى ستتركز بطبيعة الحال على المقاولات والاستشارات الهندسية وربما تنطلق الى صناعات مواد البناء وكذلك السياحة من خلال انشاء شركات لتسويق الأنشطة السياحية

المشتركة، وإنشاء بنوك مشتركة نظرا للغياب التام للنشاط المصرفي في الضفة وغزة.

ومن جهة أخرى تركزت اقتراحات رجال الأعمال الفلسطينية حول أهمية دور الحكومات للحصول على مزايا لاندخال البضائع المصرية لفلسطين وبالعكس، وإزالة الأعباء الملقاة على قطاع الصناعة في الجانبين، وضرورة إجراء دراسات علمية عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في غزة ودراسة توجهات الاقتصاد الاسرائيلي مستقبلا، والتركيز على قطاع المقاولات وتشغيل خطوط السكك الحديدية بين مصر وغزة لتسهيل حركة تبادل البضائع، وإقامة معهد مشترك لدراسة محددات السوق تصديرا واستيرادا، بالإضافة الى إقامة مشروعات سياحية لاستيعاب العدد المتزايد من السائحين والتمكن من إقامة مؤتمرات اقتصادية.

وقال نائب رئيس الغرفة التجارية في غزة اسماعيل احمد علي ان مشروعات البنية الأساسية والمقاولات والصناعات الصغيرة والسياحة والنشاط المصرفي ستكون على قمة اولويات العمل في المرحلة المقبلة، وانه سيجري الاتفاق على اتخاذ الاجراءات التنفيذية للمشروعات التي جرت الموافقة عليها خلال الزيارة المرتقبة لرجال الأعمال المصريين لغزة للتعرف على الامكانيات المتاحة على الطبيعة موضحا ان الاستثمارات التي تحتاجها الاراضي المحتلة - وفق دراسة لبرنامج الانماء الفلسطيني - خلال السنوات الخمس المقبلة تبلغ 13 مليار دولار.

وأشار الى ان الغرف تجري اتصالات مع رجال الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي للتشاور بشأن الاستثمارات التي يمكن تشييدها في المرحلة المقبلة خاصة انها تتطلب استثمارات ضخمة.

في ختام حلقة النقاش اجتمع رجال الأعمال وخبراء الاقتصاد المصريون والفلسطينيون على اقامة مؤتمر آخر موسع بالقاهرة في مطلع العام المقبل لمتابعة الاجراءات التنفيذية للمشاريع التي جرى الاتفاق عليها وشكل الاجتماع لجنة برئاسة الخبير السياحي المصري عبد الحميد فرغلي لدراسة مشروع الشركة السياحية وإقامة فندق من فئة 5 نجوم في غزة، وتكليف رئيس شركات علام للمقاولات المهندس سمير علام بإجراء دراسة جدوى اقتصادية حول مشروعات المقاولات التي تحتاجها غزة في المرحلة المقبلة.

كما جرى تشكيل لجنة من رئيس اتحاد الصناعات المصرية وبنك قناة السويس وبعض رجال الأعمال المصريين والفلسطينيين لمتابعة انشاء بنك مصري فلسطيني مشترك يمول تلك المشروعات، ويتولى رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين سعيد الطويل اجراءات تشكيل مجلس الأعمال المشترك وتنظيم اجتماعاته التي من المقرر ان تجرى كل 6 اشهر.